الفصل الثانى

أسباب المشكلة الاقتصادية

المشكلة الاقتصادية وفق التحليل الوضعى تقوم على الاختيار المتشعب فى الحاجات الإنسانية والندرة النسبية للموارد اللازمة لهذا الإشباع. المطلوب حل لمشكلة صعبة: طرفها الأول الحاجات وهى لا حدود لها وتختلف فى أهميتها، وطرفها الثانى الموارد، وهى محدودة واستعمالاتها متعددة.

وتتحدد أبعاد المشكلة الاقتصادية، وفق تعريف روبنز الذى ذكرناه فى تعريف علم الاقتصاد، على أساس أبعاد أربعة هى :-

اثنان يتعلقان بالغايات: ١) أنها متعددة ٢) أنها تتفاوت فى الأولوية

واثنان يتعلقان بالوسائل: ٣) أنها محدودة ٣) لها استعمالات متعددة

ولا يمكن لأى من هذه الشروط الأربعة – ماخوذا بشكل منفرد – أن يجعل الفعل (اقتصاديا)، فالغايات يمكن أن تكون متعددة، ولكن إذا كانت الوسائل والزمن المتاح يؤمّن إشباعها كليا، فلن تكون هناك مشكلة اقتصادية.

والوسائل يمكن أن تكون محدودة، ولكن إذا كانت غير قابلة للاستعمالات المختلفة، أي إذا لم يكن بالإمكان استخدامها إلا بطريقة واحدة، فإن النفع منها لايعتبر مظهرا اقتصاديا أيضا.

حتى لو كانت الوسائل نادرة وقابلة للاستخدامات المختلفة، وكانت الغايات متساوية فى أهميتها عندها، فلن يكون هناك اختيار.

وفى كل حالة سابقة هناك عنصر أساسى للمظهر الاقتصادى للنشاط الإنسانى مفتقد، فقط عندما تكون الوسائل لإنجاز هدف محدد وقابل للتطبيق فى استخدامات مختلفة، وعندما يمكن جدولة الأهداف تبعا لأولويتها وأهميتها، عندها فقط يأخذ السلوك الإنسانى شكل الاختيار، وبذلك يفترض البعد الاقتصادى(١).

فهل التشخيص الغربى لأبعاد المشكلة الاقتصادية صحيح؟ وإذا لم يكن صحيحا فما هى الأبعاد الصحيحة للمشكلة الاقتصادية كما يصورها الإسلام؟ للإجابة عن هذا السؤال علينا أن نفحص طرفى المشكلة: الحاجات والموارد.

أولا- الحاجات

الحاجة شعور بالحرمان يلح على صاحبه لإشباعه. وتعتبر الحاجات المولّد الرئيسى للطلب على السلع، ومن ثم تؤثر على الأسعار والأرباح. فالحاجة القوية ترفع الأسعار والأرباح ومن ثم يزيد إنتاجها والعكس.

والعوامل التى تؤدى لظهور الحاجات إما أن تكون:

١ - **ذاتية**: تعود إلى طبيعة الإنسان الحيوية، كالحاجة للطعام والشراب واللباس والسكن والعلاج والانتقال، ومنها ماهو عارض كالحاجة للعلاج، ومنها ماهو متجدد كالحاجة للشراب. وهى حاجات موضوعية توجد عامة في البشر.

٢ - **خارجية**: وتتعدد عادات المجتمع واهتماماته، وتختلف باختلاف المستوى الثقافى والمالى، ومن ثم فهى حاجات شخصية تتباين وتتنوع.

يحدثنا عن ذلك منذ ثمانية قرون العالم المسلم الدمشقى فيقول: «الإنسان بين سائر الحيوان كثير الحاجات، فبعضها ضرورية طبيعية، وهى كونه محتاجاً إلى منزل مبنى وثوب منسوج وغذاء مصنوع، وبعضها عرضية وضعية كحاجته عند اللقاء إلى من يقيه من عدوه، وإلى مايقاتل به، وحاجاته عند المرض إلى أدوية مركبة من عقاقير وأشربة، وكل واحد من هذه الحاجات يحتاج إلى أنواع من الصناعات حتى تتكون وتتم» (٢).

وللحاجات خصائص من المفيد معرفتها فى تحليل الظواهر الاقتصادية منها:

١ - **القابلية للانقسام**: وتتصل هذه الظاهرة بالقدرة على شراء الحاجة، فمن الحاجات مايمكن تجزئتها كالفاكهة، ومنها مالايمكن تجزئته كالأمن العام. ومن هنا تقسم الحاجات على هذا الأساس إلى حاجات فردية، وحاجات جماعية، أو حاجات مختلطة من الاثنين. وهذا يتحدد به دور الدولة فى توفير الخدمات الجماعية التى لايطيقها الاقتصاد الفردى، أو ما تمليه الضرورة من سلع مختلطة، ولا شأن لها بالسلع الفردية.

٢ - **التنافس أو التكامل**: فمن الحاجات ماهى متكاملة كالشاى والسكر، ومنها ماهى متنافسة كالشاى والقهوة. وهذه الظاهرة لها علاقة قوية بتحديد الأسعار فى السوق، فالسلع الكمالية يرتفع سعرها سويا، بينما السلع المتنافسة تضغط على الأخرى فينخفض السعر.

٣ - **القابلية للإشباع**: فالمعروف أن الإشباع المتوالى من سلعة واحدة يقلل من منفعتها، وكلما كانت السلعة قليلة ارتفع سعرها، وإذا توافرت تدنى السعر.

ولكن الحاجة للمال لا تشبع على أى حال، بل يتناسب طلبها مع زيادتها طرديا عند الإنسان الذى يحبها بجوارحه، يقول رسول الله ﷺ:

« لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى ثالثا، ولايملأ جوف ابن آدم إلا التراب، ويتوب الله على ما تاب »(٣).

كما أن الحاجات على المستوى العام تتزايد فى تنوعها، تزايد الرغبة الإنسانية فى التنعم والترفه والتظاهر.

نمط الحاجات فى الغرب:

تتشعب الحاجات عند الغرب دون قيد، من ناحية النوع الذى لا يميز بين الخبيث والطيب، ومن ناحية الكيف الذى لا يميز بين الإسراف والاقتصاد، نظراً لطبيعة الفلسفة التى قام عليها التنظير للاقتصاد الوضعى. فالإنسان هو محور الاهتمام، والغاية إشباع حاجاته المادية فحسب. ومن هنا تصدر الميدان فلاسفة يعتبرون اللذة والمنفعة هى الخير الأقصى والمرغوب فيه لذاته دون نتائجه، والألم وحده هو الشر الأقصى، فالخير يرتبط تعريفه ووجوده بتحقيق النفع من ورائه.

لهذا يفترض الاقتصاديون عند بداية تحليلهم للمشكلة إنسانا اقتصاديا لا تحركه إلا الشهوة، فى أنانية تتحكم فى حركة الإنتاج والتبادل وتخصيص الموارد وتوزيع الدخل. ونجد أول ما يواجه طالب الاقتصاد فى التحليل دالة المنفعة،التى تقدم فى صيغة رسوم بيانية ومعادلات رياضية، وتعرف الرشادة بأنها الحصول على أكبر إنتاج ممكن بأقل تكلفة، وأكبر إشباع ممكن بأقل دخل. واعتبار ذلك منتهى العلم. ولا شأن للاقتصاد بما إذا كان هذا الإشباع يدمر بنية الإنسان الصحية وتكوينه النفسى، أو كان يتعارض مع كيان المجتمع وتماسكه وتعاطفه.

ومن هنا نعلم السبب فى اندفاع الغرب نحو مشاكل مستعصية تواجه الإنسان، وتصيب الأسرة، وتهدد المجتمع، وتعقد المشكلة الاقتصادية بصورة مرضية لأن أسبابها ترجع ابتداء إلى سلوك الإنسان ومنطلقاته، من ذلك:

١- الخبائث:

اعتبر الهدف الأول للحياة هو الحصول على أكبر دخل ممكن، حتى يحقق به أكبر

إشباع ممكن، على أساس الأسعار السائدة. وعلى مستوى الدول فليس تقدم الدولة وتخلفها بمقدار الدخل القومى ونصيب الفرد منه. كل هذا دون مراعاة لأى نوع من القيم أو الأخلاق.

على سبيل المثال شاع اليوم في الغرب الزنا حتى سمى بالتجربة الجنسية، ووجدوا الأمر طبيعيا فى المعاشرة خارج الأسرة، حتى فى صورة الشذوذ الجنسى، حتى اعتبرت الفتاة التى تحتفظ بعذريتها معقدة تستلزم علاجا نفسيا. واعتبرت الدعوة لإباحة الإجهاض أمر ضرورى يستحق المساعدات الدولارية السخية، وحملات الإعلان المضللة، والمؤتمرات الدولية الموجهة. ولم تستح المجالس الانتخابية فى بريطانيا أن تمرر مشروع يبيح علاقات الشذوذ الجنسى، بل تصبح هذه الجريمة لها تجمعات ومطالب، فى تبجح لا مثيل له فى التاريخ.

ومن ثم لم يكن غريبا أن يواجه الغرب المتقدم بالتناقص المخيف فى عدد سكانه، وينظر للتزايد السكانى فى العالم الثالث على أنه قنبلة تهدده، ولايجد مناسبا لعلاج هذه الظاهرة، فى حدود فلسفته ومن إطار نظمه، إلا أن يصدر هذه الأوبئة إلى العالم الثالث، ولايلتفت حتى على سبيل البحث، إلى إمكانية القيم والدين فى إنقاذه من هذا الإنحلال.

ولهذا واجه الغرب أكبر كارثة تعصف بكيانه، وهو مرض الإيدز، الذي لا علاج له على مستوى العلوم الطبية، والوقاية منه يسيرة على مستوى القيم الدينية والأخلاق الأسرية.

وزادات جرائم الاغتصاب بنسبة عالية، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الجرائم والسرقات، بصورة تدبر لها ملايين الدولارات فى فتح السجون وزيادة الشرطة وهيئات القضاء.

وامتلأت مستشفيات الأمراض العقلية بروادها فى الغرب، بالإضافة إلى الكثير من مضطربى الشخصية، الذين يعالجهم الأطباء النفسيون فى العيادات العامة والخاصة.

ومن هنا نجد أن كثيرا من السلع التى تقوم الدول المتقدمة بإنتاجها لا تصلح إلا لنمط اجتماعى سائد فيها، منبثق من تصوراتها للكون والحياة. خذ مثلا الشباب من الجنسين حين يستقلون بحياتهم فى سن مبكرة، تنشأ الحاجة إلى تزويد الشباب بمساكن مستقلة تصلح لهذا، ووسائل ترفيه تخفف عنه الوحدة، وتنوع هائل من السلع الاستهلاكية يخفف قلقه، لهذا لم يكن غريبا انتشار سلعة الدخان رغم التأكد من فتكها، وتسلل

المخدرات والمسكرات رغم ما تصيب به المجتمع من أضرار صحية وتنموية، وما تكلفه من أعباء الإنفاق الحكومى على علاجها.

ولقد نشر مكتب العمل الدولى دراسات عن الإدمان وإهداره للبلايين من الدولارات وإهلاكه للملايين من البشر، حيث تزايد استهلاك المخدرات والخمر بنسب عالية، وحيث وصل الإنفاق على الخمر فى الولايات المتحدة إلى مايقرب من ١٢٠ بليون دولار، وصاحبها ارتفاع حوادث السيارات ومرض القلب والسرطان والكبد.

٢- سوء توزيع الدخل:

ونظرا لاختلال هيكل توزيع الدخول يعجز محدودى الدخل عن الوفاء بحاجاتهم الضرورية، وتلف حول أعناقهم الديون، ولايجدون من يرفع عنهم معاناتهم، اللهم إلا مايقال للاستهلاك المحلى، فى شكل شعارات لا فاعلية لها، أو إعانات لا تسمن ولا تغنى من جوع، بينما يتفنن القادرون فى استهلاكهم الاستفزازى من مواردهم الحرام من أكل المال بالباطل ربا واحتكارا.

وليس هذا كلاما عاما، بل هو واقع محسوس، نشاهده فى عروض الإعلام الغربى، أو بين دفتى الإحصاءات الباردة فى الهيئات القومية. خذ مثلا فى دولة متقدمة كأمريكا، يقول بعض أساتذة الاقتصاد فى جامعة برنستون: «يلاحظ أن تفاوت الدخول فى مجتمعنا غير عادل، إنه تفاوت للأغنياء ليتنزهوا فى اليخوت والإنفاق الباذخ على الاحتفالات، بينما يعيش الفقراء فى الأكواخ الحقيرة ويعانون سوء التغذية»(٤).

والتأمينات الاجتماعية فى أمريكا تعتبر وسيلة للتأمين لا وسيلة لتوزيع الدخل. وقد لوحظ أن ٥٨٪ منها تخص محدودى الدخل سنة ١٩٨١، وفى نفس الوقت فإن كثيرا من مزايا برنامج أصحاب الدخل المنخفض يذهب إلى الطبقة الوسطى والعليا، وفى سنة ١٩٨١ كان ١٣٪ فقط من المعونات الطبية تذهب إلى مستحقين، دخلهم أقل من حد الفقر الفيدرالى، وفي سنة ١٩٨١ كان ٤١,٥٪ من الأسر تحت خط الفقر الفيدرالى لايتسلمون أى إعانة فى هذا البرنامج(٥).

ولازال هذا الموقف السيئ مستمرا، والشد والجذب قائم بين دعاة الإصلاح وفلاسفة التبرير الرأسمالى، الذين يرون أن تساقط الفضلات من الأغنياء إلى الفقراء هو وحده العلاج، وألا تقدم للمجتمع إلا بالامتناع عن تحميل الأغنياء أعباء رعاية الفقراء،

ولايحسون بأى عار من مناظر المشردين والمعوزين الذين يراهم الجميع فى شوارع هذه الدول المتقدمة.

٣- آثار الإعلام:

قام الإعلام بدور خطير فى توسيع مدى الحاجات وتضخيمها، وقد أصبحت له أدوات مؤثرة تصل إلى كل بيت من صحف ومجلات إلى إذاعات ومرئيات، تغطى اليوم كل مساحة الكرة الأرضية عن طريق الأقمار الصناعية، وليته كان إعلاما واعيا يأخذ بيد البشرية إلى معارج التقدم وآفاق التعارف، ولكنه يستخدم فى إهدار القيم وانحلال الأخلاق وتحقيق مصالح المستكبرين فى الأرض. ولسنا ضد رفاهية الإنسان ولكننا ضد الإضرار به، هذا الإضرار الذى يتأكد إذا نظرنا إلى سلبيات أساليب الإعلام ومنها:

أ – الإعلان غالبا ما يكون هدفه التأثير على الجماهير بالحق والباطل. ولايعنيه المغالاة فى المعلومات بل أحيانا الكذب.

ب – الإعلام لايفرق بين الخبيث والطيب، وإنما همه تحريك الطلب ليبيع سلعته، فالإعلان عن الدخان لايكتفى بأنه خبيث بل يُرغِّب فيه بامرأة تعرض مفاتنها وأنوثتها.

ج – وعلى المستوى الدولى، يغرى جماهير دول العالم الثالث ويثير رغبتها وعقدة التقليد عندها، وهى التى لاتكاد تملك قوتها. فتستدين من أجل استهلاك تفاخرى يستهوى ضعاف العقول.

د – الإعلام لايفرق بين ما يضر الإنسان ومايفيده، فهو يحرك شهوات الإنسان ليزيد حجم المبيع.

وأمام هذا النمط من الحاجات التى تنتقل كالعدوى نجدنا فى حاجة إلى تشخيص لهذه المشكلة وعلاجها ينبع ابتداء من الإنسان وضميره، فقد أصبحت من ناحية تكوينها ومن ناحية استهلاكها مشكلة تتصل باستقرار الإنسان وسلامته.

وقد تعرض المذهب النفعى لسيل من حملات النقاد الذين قوضوا أسسه وفروعه، ووضع اللذة كغاية قصوى لايناسب إلا قطعان الحيوانات التى لا تحركها إلا غريزتها، وتغلق إدراكها على قيود حسها. وصدق الله العظيم:

﴿ لَهُمْ قُلُوبٌ لاَّ يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لاَّ يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لاَّ يَسْمَعُونَ بِهَا أُوْلَئِكَ كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُوْلَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ (١٧٩) ﴾ [الأعراف: ١٧٩].

بل إن الإنسان يصبح شرا من الدواب، لأن الدواب تنظم بغريزتها احتياجاتها الشهواتية فلا تسرف فيها وتهلك نفسها، أما الإنسان حين يعطل أشواق الروح فيه يشقى، ويصور له وهمه أن راحته في الشهوة، فيسرف فيها حتى تهلكه. وبذا يصير شرًّا من الدواب، وصدق الله العظيم:

﴿ إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لا يُؤْمِنُونَ ﴿٥٥﴾ ﴾ [الأنفال: ٥٥].

والحاجات بهذه الصورة لابد ان تولد مشكلة، لهذا نحن فى حاجة إلى الخروج من دائرة التقليد والتبعية لنمطها، وذلك من أجل الإنسان ومن أجل مستقبل أفضل للبشرية.

ولا خلاص إلا بان نعمل فى جسم هذا الاقتصاد الوضعى قيم الإسلام وضوابط شريعته، ولنرى إلى أى مدى يمكننا أن نعالج هذه المشكلة.

الترشيد الإسلامى للحاجات

إن وضع اللذة فقط كغاية قصوى للأفعال الإنسانية لايناسب إلا قطعان الحيوانات، والحياة الطيبة تقوم على مجاهدة النفس حتى لاتزيغ أو تطغى بالجرى وراء النزوات والأهواء.

يقول المفسر البيضاوى: «وجميع ماكلفوا به فإن الطبع يكرهه، وهو مناط صلاحهم، وسبب فلاحهم، وجميع مانهوا عنه فإن النفس تحبه وتهواه، وهو يفضى بها إلى الردى»(٦).

ويقول ابن تيمية: «والمنفعة المطلقة هى الخالصة أو الراجحة، أمّا مايفوّت أرجح منها أو يعقب ضررا.. فإنه باطل فى الاعتبار، وأما ما يظن فيه منفعة وليس كذلك، أو يحصل به لذة فاسدة فهذا مالا منفعة فيه بحال.. لذلك مانهى الله عنه ورسوله باطل ممتنع أن يكون مشتملا على منفعة خالصة أو راجحة»(٧).

يقول الغزالى: «الأمور كلها- بالإضافة إلينا- تنقسم إلى ماهو نافع فى الدنيا والآخرة جميعا، كالعلم وحسن الخلق، وإلى ماهو ضار فيهما جميعا، كالجهل وسوء الخلق، وإلى ماينفع فى الحال ويضر فى المآل، كالتلذذ باتباع الشهوات، وإلى مايضر فى الحال ويؤلم ولكن ينفع فى المآل، كقمع الشهوات ومخالفة النفس.

فالنافع فى الحال والمآل هو النعمة تحقيقا، كالعلم وحسن الخلق، والضار فيهما من البلاء تحقيقا، وهو ضدهما. والنافع فى الحال المضر فى المآل بلاء محض عند ذوى البصائر،

ويظنه الجهال نعمة، ومثاله الجائع إذا وجد عسلا فيه سم، فإنه يعده نعمة إن كان جاهلا، أو إذا علمه علم أن ذلك بلاء سيق إليه. والضار فى الحال النافع فى المآل نعمة عند ذوى الألباب، بلاء عند الجهال. ومثاله الدواء البشع فى الحال مذاقه، إلا أنه شاف من الأمراض والأسقام...

اعلم أن النعمة يعبر بها عن كل لذيذ. واللذات- بالإضافة إلى الإنسان من حيث اختصاصه بها أو مشاركته لغيره - ثلاثة أنواع:

١ - عقلية، كلذة العلم والحكمة، إذ ليس يستلذها السمع والبصر والشم والذوق ولا البطن ولا الفرج، وإنما يستلذها القلب، لاختصاصه بصفة يعبر عنها بالعقل، وهذه أقل اللذات وجودا، وهى أشرفها..

٢ - لذة يشارك الإنسان فيها بعض الحيوانات، كلذة الرياسة والغلبة والاستيلاء، وذلك موجود في الأسد والنمر وبعض الحيوانات.

٣ - مايشارك فيه سائر الحيوانات كلذة البطن والفرج، وهذه أكثرها وجودا وهى أخسها، ولذلك اشترك فيها كل مادب ودرج، حتى الديدان والحشرات.

ومن جاوز هذه الرتبة تشبثت به لذة الغلبة، وهى أشدها التصاقا بالمتغافلين. فإن جاوزها ذلك ارتقى إلى الثالثة، فصار أغلب اللذات عليه، لذة العلم والحكمة، لاسيما لذة معرفة الله تعالى، ومعرفة صفاته وأفعاله. وهذه رتبة الصديقين(٨).

يقول الشاطبى: إن الله عز وجل خلق الخلق غير عالمين بوجوه مصالحهم، لا فى الدنيا ولا في الآخرة، ألا ترى إلى قوله تعالى ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا ﴾ [النحل: ٧٨]، ثم وضع فيهم ذلك العلم بذلك على التدريج والتربية: تارة بالإلهام كما يلهم الطفل التقام الثدى ومصه، وتارة بالتعليم ، فطالب الناس بالتعليم والتعلم لجميع مايتجلب به المصالح، وكافة ما تدرأ به المفاسد، إنهاضا لما جبل فيهم من تلك الغرائز الفطرية والمطالب الإلهامية، لأن ذلك كالأصل للقيام بتفاصيل المصالح - كان ذلك من قبيل الأفعال أو الأقوال أو العلوم والاعتقادات أو الآداب الشرعية أو العادية - وفى أثناء العناية بذلك يقوى فى كل واحد من إلحاق ما فطر عليه وألهم في تفاصيل الأحوال والأعمال فيظهر فيه وعليه »(٩).

ولقد أباح الله للإنسان الزينة التى يعشقها والطيبات من الرزق الذى يمتعه دون حرج. يقول تعالى:

﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ (٣٢) ﴾ [الأعراف: ٣٢].

ومن هذه الزاوية كان مفهوم الزهد فى الإسلام ليس بتحريم الحلال ولا إضاعة المال، ولكن أن تكون بما فى يد الله أوثق منك بما فى يدك، وهذا يحقق قوله تعالى: ﴿ لِكَيْلا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ (٢٣) ﴾ [الحديد: ٢٣].

ونصح الله عباده المؤمنين أن يصحب هذا الاستمتاع وعدم العدوان التقوى،يقول تعالى:

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ (٨٧) وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلالاً طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ (٨٨) ﴾ [المائدة: ٨٧، ٨٨].

يقول الشاطبى: «روى فى سبب نزول هذه الآية أخبار جملتها تدور حول معنى واحد: وهو تحريم ما أحل الله من الطيبات تدينا أو شبه التدين، والله نهى عن ذلك وجعله اعتداء، والله لايحب المعتدين.. وقد روى عن الربيع بن زياد الحارثى أنه قال لعلى بن أبى طالب رضى الله عنه: أغد بى على أخى عاصم. قال: مابالله؟ قال: لبس العباء يريد النسك. فقال على رضى الله عنه: على به. فأتى به مؤتزرا بعباءة، مرتديا بالأخرى، شعث الرأس واللحية، فعبس فى وجهه وقال: ويحك، أما استحييت من أهلك؟ أما رحمت ولدك؟ أترى الله أباح لك الطيبات وهو يكره أن تنال منها شيئا؟ بل أنت أهون على الله من ذلك. أما سمعت الله فى كتابه: ﴿ وَالأَرْضَ وَضَعَهَا لِلأَنَامِ (١٠) ﴾ [الرحمن: ١٠]، إلى قوله: ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ (٢٢) ﴾ [الرحمن: ٢٢]، أفترى الله أباح هذه لعباده إلا ليبتذلوه ويحمدوا الله عليه فيثيبهم عليه؟ وإن ابتذالك نعم الله بالفعل خير منه بالقول. قال عاصم: فما بالك فى خشونة مأكلك وخشونة ملبسك؟ قال: ويحك! إن الله فرض على أئمة الحق أن يقدروا أنفسهم بضعفة الناس»(١٠).

وبعد أن أحل الله لعباده الطيبات فإنه وضع ضوابط للحاجات منها:

أ- تحريم الخبائث:

الطيب يطلق على معنيين:

أ – مايلائم النفس ويلذها

ب – ما أحل الله

والخبيث يطلق على معنيين:

أ – مالا منفعة فيه

ب – ما تنكره النفس (١١).

يقول تعالى:

﴿ قُل لاَّ أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلاَّ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤٥﴾ ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

فالأصل فى الأشياء الإباحة مالم يرد دليل بالتحريم، لذا سنبين هنا المحرمات فى الآية:

* الميتة هى ما مات من الحيوان حتف أنفه من غير قتل بذكاة ماعدا السمك لقوله تعالى:

﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ ﴾ [المائدة: ٩٦].

* والدم اتفق العلماء على أن الدم حرام نجس لا يؤكل ولا يتنفع به، وعينه فى سورة الأنعام مقيدا بالمسفوح، والكبد والطحال لحم.(١٢)، قال ﷺ:

« أحلت لنا ميتتان ودمان، الميتتان الحوت والجراد، والدمان: الكبد والطحال » (١٣).

* ولحم الخنزير حرام بجميع أجزائه، وكل شحم لحم (١٤).

* وماذكر اسم الله عليه من الآلهة الباطلة.. بعموم أنه لم يذكر اسم الله عليه، وبزيادة ذكر غير الله عليه الذى يقتضى تحريمه. ومعناه تنبيها عن طريق الأولى(١٥).

* وحرم الله الخمر بقوله:

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنصَابُ وَالأَزْلاَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٩٠﴾ ﴾ [المائدة: ٩٠].

ويجمع الفقهاء على إعطاء المخدرات حكم الخمر حرفيا، لأنها تذهب العقل وتضر الجسم كالخمر بل أشد. يقول رسول الله ﷺ:

« كل مسكر خمر وكل خمر حرام » (١٦).

وقد أفتى الفقهاء بكراهة التدخين، وعند تحقق الضرر أفتوا بحرمته لعموم تحريم الله

تعالى للخبائث، والتدخين يتلف الجسم ويضر الصحة، حيث يسبب أمراض سرطان الرئة والشفاه واللسان والبلعوم والمريئ والمثانة وأمراض الأوعية الدموية والقلب، كما يؤثر على جنين الأم. فهو يفضى بالنفس إلى الهلاك.

فضلاً عن أن التدخين يؤدى إلى إتلاف المال وإنفاقه فيما لا ينفع، فهو من قبيل التبذير.. فضلاً عما تتكلفه الدولة من علاج هذا الإدمان وآثاره، وخسارة المجتمع لجهد المدخن المريض والإنفاق عليه وعلى أسرته حال عجزه. وقد حرم الشارع التبذير وامر بالمحافظة على المال وحماية الأسرة.

* والحرير والذهب، حرام على الرجال حلال للنساء وحرام الاكل والشرب فى أوانى من الذهب والفضة، والأصل فيه قول رسول الله ﷺ:

«وأحل الذهب والحرير للإناث من أمتى وحرم علي ذكورها»(١٧).

﴿لاتشربوا فى إناء الذهب والفضة ولاتلبسوا الديباج والحرير، فإنه لهم فى الدنيا، وهو لكم في الآخرة يوم القيامة﴾(١٨).

* وحرم الله الزنا فقال:

﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلاً ﴿٣٢﴾﴾ [الإسراء: ٣٢].

يقول الشاطبى عن الخبيث: «أما اللذة الحاصلة عنه فى الحال فلا تفى مشقة اكتسابها وتعب طلبها بلذة حصولها، وإن فرض أن فيه فائدة فى الدنيا فمن شرط كونها فائدة، شهادة الشرع لها بذلك، وكم من لذة وفائدة يعدها الإنسان كذلك وليست أحكام الشرع إلا على الضد كالزنا، وشرب الخمر، وسائر وجوه الفسق والمعاصى التى يتعلق بها غرض عاجل، فإذاً قطع الزمان فيما لايجنى ثمرة فى الدارين، مع تعطيل مايجنى الثمرة من فعل ما لا ينبغى»(١٩).

وقد ذكرنا فى موضوع الحاجات فى الغرب مايترتب من سلبيات على الخبائث كالخمر والمخدرات والزنا.

ونضيف هنا أنه قد ثبت علميا أن محتويات لحم الخنزير ذات خاصية سامة، ومن أمراضه التهاب المرارة والمغص الصفراوى والتهاب الغشاء المغطى للمعدة، مع أعراض التيفوئيد وأكزيما حادة ودمل فى غدد العرق، وحالات تليف الكبد.

ويشهد مدير أحد المجازر في بريطانيا أنه اكتشف أن الصعق بالكهرباء دون أن يخرج

الدم فيفسد ولو كانت في الثلاجات، وسريعامايتغير لون اللحم إلى رمادى قاتم، وأوصى الأطباء البيطريون العاملون فى الشركة بوجوب قتل الذبيحة بطريقة يخرج فيها كل الدم.

يقول تعالى:

﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ (١٢١)﴾ [الأنعام: ١٢١].

يقول ابن العربى: «إنما يكون المشرك بطاعة المشرك مشركا إذا أطاعه فى اعتقاده الذى هو محل الكفر والإيمان، فإذا أطاعه فى الفعل وعقده سليم مستمر على التوحيد والتصديق فهو عاص، فافهموا ذلك فى كل موضع»(٢٠).

٢- فقه الأولويات

يقول الشاطبى: «تكاليف الشريعة ترجع إلى حفظ مقاصدها فى الخلق، وهذه المقاصد لاتعدو ثلاثة أقسام، أحدها أن تكون ضرورية، والثانى أن تكون حاجية، والثالث أن تكون تحسينية.

فأما الضرورية فمعناها أنها لابد منها فى قيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة، بل على فساد وتهارج وفوت حياة، وفى الأخرى فوت النجاة والنعيم والرجوع بالخسران المبين، والحفظ لها يكون بأمرين:

أحدهما: مايقيم أركانها ويثبت قواعدها، وذلك عبارة عن مراعاتها من جانب الوجود.

والثانى: ما يدرأ عنها الاختلال الواقع أو المتوقع فيها، وذلك عبارة عن مراعاتها من جانب العدم.. ومجموع الضروريات خمسة، وهى: حفظ الدين والنفس والنسل والمال والعقل. وقد قالوا إنها مراعاة فى كل ملة.

وأما الحاجيات فمعناها أنها مفتقر إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدى فى الغالب إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب، فإذا لم تراع دخل على المكلفين على الجملة الحرج والمشقة، ولكنه لايبلغ مبلغ الفساد العادى المتوقع فى المصالح العامة..

وأما التحسينات فمعناها الأخذ بما يليق من محاسن العادات وتجنب الأحوال المدنسات، التى تأنفها العقول الراجحات، ويجمع ذلك قسم مكارم الأخلاق»(٢١).

والإسلام بشريعته يحقق حسن توزيع الدخول، فالزكاة تؤخذ سنويا من الأغنياء حقا للفقراء، وتقوم الكفارات والوقف والصدقات.. بدعم عدالة التوزيع، هذا هو الجانب الإيجابى، وتحريم الربا والاحتكار وكل ضروب أكل المال بالباطل يحقق هذا المقصود فى الجانب السلبى.

ويعتبر الإسلام وجود محتاج في مجتمعه أمر يسىء للمجتمع كله، والكتاب والسنة كفيلان فى الظروف العادية باجتثاث جذور الفقر وتأمين عدالة توزيع الدخل.

إلا أنه فى الظروف الاستثنائية التى تحتاج لتدخل الشارع كقحط أو مجاعة لابد من مراعاة الأولويات فى الحاجات وإنتاجها، حتى لايضيع الفقير والمحتاج.

يقول النووى الشافعى: «والفقير والمسكين يعطيان ماتزول به حاجتهما، وتحصل كفايتهما، ويختلف ذلك باختلاف الناس والنواحى، فالمحترف الذى لايجد آلة حرفته يعطى ما يشتريها به قلت قيمتها أو كثرت» (٢٢).

ويقول البهوتى الحنبلى:

«يعطيان – الفقير والمسكين– تمام كفايتهما مع كفاية عائلتهما سنة من الزكاة ، لان وجوبها يتكرر بتكرر الحول فيعطى مايكفيه إلى مثله.. ومن ملك– ولكان ما ملكه من أثمان ما– أى قدر لايقوم بكفايته وكفاية عياله، ولو أكثر من نصاب فليس بغنى فلا تحرم عليه الزكاة لان الغنى مايحصل به الكفاية (٢٣).

هذا فى حين لايعتد الاقتصادى الوضعى بالحاجة إلا إذا صحبتها قوة شرائية، فإذا لم يكن صاحب الحاجة، مهما بلغت ضرورتها، غير قادر على دفع ثمنها، فإنه لايدخلها فى تحليله. أما فى الإسلام فإن كفاية المحتاج غير القادر على العمل أو الذى لايجد فرصة عمل، أمر أساسى، ليس لسداد ضروراته فحسب، وإنما لرفع الضيق والحرج عنه.

ثم إن الإسلام بالإضافة إلى كفالة حاجات الأجيال الحاضرة يوازن بين حاجات الحاضر وحاجات المستقبل.

عن سعد بن أبى وقاص رضى الله عنهما: قلت: يا رسول الله ، أفاتصدق بثلثى مالى، قال: لا. فقلت: فالشطر : فقال : لا، ثم قال: «الثلث والثلث كثير، إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس، وإنك إن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت عليها، حتي ماتجعل في فيّ امرأتك»(٢٤).

والموازنة بين حقوق الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة. نجده حين رفض سيدنا عمر بن الخطاب قسمة الأراضى المفتوحة على المحاربين رعاية للأجيال المقبلة التى أشارت إليها الآية ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ [الحشر: ١٠]، فقال: «فكانت هذه عامة لمن جاء من بعدهم- المهاجرين والأنصار- فقد صار هذا الفيء بين هؤلاء جميعا، فكيف نقسمه لهؤلاء وندع من تخلف بعدهم بغير قسم» (٢٥).

إلى هذه الحقيقة يشير عالم للمالية العامة فيقول: «إن هؤلاء الذين يعيشون الآن قد يؤثرون على رفاهية الأجيال المقبلة بطرق عدة.. فالزمن إحدائى هام فى مشكلة إعادة توزيع الدخل بين الأجيال» (٢٦).

والدول المتخلفة اليوم وهى تستهلك السلع الكمالية بالديون الخارجية، تنتظر لعنات الأجيال المقبلة حين تثقل كاهلها هذه الديون.

فأين ذلك من نموذج عمر بن الخطاب، الذى أقام شريعة الله لتصبح العلاقة بين الأجيال علاقة حب وامتنان. كما وصفهم القرآن الكريم:

﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاًّ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [الحشر: ١٠].

٣- الاقتصاد فى النفقة:

يقول العز بن عبد السلام: «الاقتصاد رتبة بين رتبتين، ومنزلة بين منزلتين، والمنازل ثلاثة: التقصير فى جلب المصالح، والإسراف فى جلبها، والاقتصاد بينهما... والحسنة ما توسط بين الإسراف والتقصير، وخير الأمور أوسطها، فلا يكلف الإنسان نفسه من الخيور والطاعات إلا مايطيق المداومة عليه، ولايؤدى إلى الملالة والسآمة (٢٧).

يقول الله تعالى:

﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴿٦٧﴾﴾ [الفرقان: ٦٧].

يقول ابن عطية فى تفسير الآية: «فأدب الشرع فيها ألا يفرط الإنسان حتى يضيع حق آخر أوعيلا، ونحو هذا، وألا يضيق أيضا ويقتر حتى يجيع العيال ويفرط فى الشح، الحسن فى ذلك هو القوام، أى العدل، والقوام فى كل واحد بحسب عياله وحاله، وخفة ظهره وصبره وجلده، أو ضد هذا من الخصال، وخير الأمور أوساطها» (٢٨).

يقول ابن العربى: «التبذير هو منعه من حقه .. ووضعه فى غير حقه. فإن قيل: فمن أنفق فى الشهوات، هل هو مبذر أم لا؟ قلنا: من أنفق ماله فى شهواته زائدا على الحاجات، وعرضه بذلك للنفاد فهو مبذر. ومن أنفق ربح ماله فى شهواته أوغلته وحفظ الأصل أو الرقبة فليس بمبذر. ومن أنفق درهما فى حرام فهو مبذر يحجر عليه فى نفقة درهم في حرام، ولايحجر عليه ببذله فى الشهوات، إلا إذا خيف عليه النفاد» (٢٩).

ولقد ذم القرآن الترف وحذر منه، والترف ليس التبذير، فقد يكون الفقير مبذرا، ولكنه بطر النعمة. يقول الآلوسى: «مترفيها: متنعميها وكبارها وملوكها، والترف كمكرم من أبطرته النعمة وسعة العيش» (٣٠).

وإذا أصاب الترف مجتمعا حدثت فيه ثلاث آفات:

١- **الفسق**: لقوله تعالى:

﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا ﴿١٦﴾ ﴾ [الإسراء: ١٦].

٢- **الظلم**: لقوله تعالى:

﴿ وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِينَ ﴿١١﴾ فَلَمَّا أَحَسُّوا بَأْسَنَا إِذَا هُم مِّنْهَا يَرْكُضُونَ ﴿١٢﴾ لَا تَرْكُضُوا وَارْجِعُوا إِلَىٰ مَا أُتْرِفْتُمْ فِيهِ وَمَسَاكِنِكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْأَلُونَ ﴿١٣﴾ ﴾ [الأنبياء: ١١ : ١٣].

٣- **الكفر**: لقوله تعالى:

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُم بِهِ كَافِرُونَ ﴿٣٤﴾ ﴾ [سبأ: ٣٤].

يقول الرازى فى تفسيره: فإن المترف هو الذى جعل ذو ترف أى نعمة، فظاهر ذلك لايوجب ذما، لكن ذلك يبين قبح ماذكر عنهم بعده.. لان صدور الكفران ممن عليه غاية الإنعام أقبح القبائح (٣١).

ويحدد الشيبانى الفروق بين الاقتصاد وغيره بقوله:

«الحاصل أن المسألة صارت على أربعة أوجه:

* فعن مقدار ما يسد به رمقه ويتقوى على الطاعة، هو مثاب غير معاقب.

* وفيما زاد على ذلك إلى حد الشبع هو مباح له يحاسب على ذلك حسابا يسيرا بالعرض.

* وفى قضاء الشهوات ونيل اللذات من الحلال هو مرخص له فيه محاسب على ذلك، مطالب بشكر النعمة وحق الجائعين.

* وفيما زاد على حد الشبع هو معاقب، فإن الأكل فوق الشبع حرام(٣٢).

والخلاصة:

إن النمط الغربى للحاجات القائم علي اعتبار اللذة غاية، واستبعاد القيم فى ترشيدها قد أدى إلى حدة المشكلة وتعقدها.

بينما النمط الإسلامى للحاجات القائم على اعتبار الدنيا وسيلة، مع ترشيد الإشباع بالقيم، قد أدى إلى تحجيم المشكلة.

رأينا ذلك أولا في المقابلة بين أثر نمط الخبائث فى النموذج الاستهلاكى الغربى، وأثر نمط الطيبات فى النموذج الاستهلاكى الإسلامى.

ورأينا ذلك ثانيا في آثار سوء توزيع الدخل على انتشار الفقر والترف فى المجتمع الغربى، وأثر فقه الأولويات على المجتمع المسلم فى رعاية الفقير والأجيال المقبلة.

ورأينا أخيرا أثر الإعلام فى الإفراط فى الاستهلاك فوق الطاقة وأكثر من الحاجة، وأثر التربية الإسلامية فى السلوك الاقتصادى بعيدا عن الإسراف والتقتير.

والنتيجة هى أن ترشيد قطاع الحاجات بقيم الدين وضوابط الشريعة أراح المجتمع المسلم من هموم كثيرة تسبب مشكلات معقدة فى المجتمع الغربى.

ثانيا - الموارد

تعاملنا مع المشكلة الاقتصادية من جانب الحاجات، وهنا نعالجها من جانبها الآخر وهو الموارد، فنحلل دعوى الاقتصاديين عن الندرة النسبية كسبب للمشكلة الاقتصادية:

فى دراسة جادة لباحثين غربيين قدما نظرة علمية على الموارد الممكنة فى الأرض أمام الانسان، ليثبتا فى النهاية أن المشكلة ليست فى موضوع الندرة وإنما فى سلوك الانسان.

وفرة الموارد

تقول الدراسة: «طبقا لتقرير اللجنة الرئاسية بالولايات المتحدة فى أواخر الستينات،

ولدراسات علماء جامعة ولاية أيوا، مؤخرا، لا يزرع الآن سوى نحو ٤٤٪ من الأراضى الصالحة للزراعة فى العالم. وفى كل من إفريقيا وأمريكا اللاتينية لا يزرع سوى أقل من ٢٠٪ من الأراضى التى يمكن زراعتها. ويمكن لمحاصيل الحبوب فى الدول النامية أن تفوق الضعف، قبل أن تصل إلى متوسط المحصول فى الدول الصناعية. وليس هناك من سبب فيزيائى يحول دون أن يفوق إنتاج الفدان فى معظم البلدان النامية الإنتاج فى الدول الصناعية. وفى عديد من البلدان النامية يمكن للأراضى التى تقدم الآن محصولا واحدا فى السنة أن تقدم محصولين أو حتى أكثر»(٣٣).

هذا ووفقا لإحصاءات الأمم المتحدة سنة ١٩٧٠ ينتج العالم الثالث ٧٠٪ من بترول العالم. «وبه من الأنهار ما ينتج طاقة كهربائية لا تقل أهمية عن ذلك، ٦٨٪ القطن الخام، ١٠٠٪ من المطاط الطبيعى، ٤٠٪ من خام الحديد، ٦٤,٥٪ البوكسيت، ٤٨٪ من النحاس، ٨٩٪ من المنجنيز، ٩٢٪ من الكروم، ٣٦٪ من الفوسفات، ٩٣٪ من القصدير...»(٣٤).

وكشف التقرير العربى الموحد لعام ١٩٨٧ أن مساحة الأراضى الزراعية المستغلة بالوطن لا تتجاوز ٢٨٪ من مساحة الأراضى العربية القابلة للزراعة. وأن الأراضى التى تروى بالأمطار فى الوطن العربى تشكل ٨٤٪ من الأراضى المستغلة.

ثم تقول الدراسة: «وبنجلاديش بالنسبة للكثيرين هى النموذج النمطى لبلد طغى تعداده السكانى ببساطة على موارده لإنتاج الغذاء. إذ يعيش ٨٠ مليونا من البشر فى بلد بحجم انجلترا وويلز. ولهذا، فحتى حين كانت دراستنا لبلدان من مختلف أنحاء العالم، تكشف لنا فى حالة بعد الأخرى، أن الحدود الفيزيائية المجردة، ليست هى سبب الجوع، اعتقد أن بنجلاديش قد تكون استثناء، لكنها ليست كذلك. فحتى فى الوقت الحاضر، بمواردها التي تعاني من قلة الاستخدام الفظيعة، تنتج بنجلاديش من الغلال وحدها ما يكفى لتزويد كل فرد فى البلاد بمالا يقل عن ٢٣٠٠ سعر حرارى يومياً. إلا أن أكثر من نصف العائلات في بنجلاديش، طبقا لأرقام البنك الدولى تستهلك أقل من ١٥٠٠ سعر حرارى للفرد، وهو الحد الأدنى للبقاء على قيد الحياة، ويعانى ثلثا السكان من نقص البروتين والفتيامينات.

ولايقتصر الأمر على عدم وجود ندرة مشروعة الآن، بل تملك بنجلاديش كذلك ما يتطلبه إنتاج غذاء أكثر بكثير. وفى ارتحالنا فى أرجاء البلاد أدهشتنا خصوبتها المذهلة. إذ لا تتمتع بنجلاديش بمناخ استوائى سخى فقط (شمس ومياه) بل كذلك بتربة غرينية غنية

وعميقة، ترسبها سنويا ثلاثة أنهار ضخمة بفروعها التى لاتحصى.

ولدى تقدير حجم إمكانيات بنجلاديش فى إنتاج الغذاء، استنتج تقرير الكونجرس الأمريكى عام ١٩٧٦. أن «البلاد غنية بما يكفى من الأراضى الخصبة والماء والقوة العاملة والغاز الطبيعى للأسمدة، لا لتصبح مكتفية بذاتها غذائيا فقط، بل لتصبح مصدرا للغذاء، حتى مع حجم سكانها السريع المتزايد»(٣٥).

أسباب المشكلة

إن الأزمة الاقتصادية إذن ليس سببها ندرة الموارد، فما هى العوامل التى أدت إليها فى جانب الموارد؟ إن سبب ذلك مايلى:

١ - الحروب

بلاشك فإن الصراع العالمى على استغلال الضعفاء من الشعوب قد كلف البشرية خسائر مادية وبشرية جسيمة لايمكن تصورها. وفى هذا القرن قامت حربان عالميتان لايخفى على أحد كم كلفت من أسلحة دمار، وكم خربت من عمران، وكم أهلكت من بنى الإنسان.

وبلغ ضحايا حروب القرن مالا يقل عن ٨٧ مليون قتيل بخلاف الجرحى والمفقودين(٣٦).

وقد ترتب على إلقاء أمريكا للقنبلة الذرية على هيروشيما ونجازاكى سنة ١٩٤٥ قتل مليون فرد غير الأعداد الكبيرة التى أصيبت بمضاعفات الإشعاعات ذات الآثار الخطيرة.

ومع الخسائر البشرية كانت الخسائر العمرانية التى ترتبت على هذه القوى التدميرية، من حقول ومصانع وبنية أساسية وإهدار للموارد والطاقات يصعب حصرها أو تصويرها.

هذا فضلا عن الحروب الإقليمية التى لاتلبث أن تنشب فى كل مكان من الأرض، وتستخدم أحدث الأسلحة المكلفة، ومن المزعج أن الكثير منها تثيره الدول المتقدمة لتصريف ما عندها من إنتاج للأسلحة، يعتمد رواج اقتصادها على تشغيله.

وتأمّل يسير لهذا التدمير يقفز بنا إلى نتيجة نسلّم بأن الغرب بهذا السلوك العدوانى والأنانى والعالم الثالث بجهله وخنوعه، قد سببا من المشكلة الاقتصادية ما يشقى البشر ويكلفهم المعاناة والضيق، والجوع الخوف.

٢ - تلوث البيئة

ولعل ما نراه اليوم من صيحات العقلاء من نذر تلوث البيئة التى بسببها الرئيس جشع الغرب فى الاستهلاك ورغبته في السيطرة والاستعلاء، أعمى العيون عن الإفساد الذى يحصل فى مناخ الأرض ومواردها. ونظرة إلى مشكلة الإشعاع النووى أو ثقب الأوزون أو عادم المصانع والسيارات كافية أن توقظنا على الكوارث التى ستحيق بالأرض سكانها ومواردها.

وتلوث البيئة اليوم أصبح ظاهرة عامة، حيث اختل التوازن بين عناصرها المختلفة، ولم تعد قادرة على تجديد مواردها الطبيعية، وأصبحت عاجزة عن استهلاك النفايات الناتجة عن نهم الاستهلاك وشطط الحروب. لقد أصبح جو المدن ملوثاً بالدخان المتصاعد من عادم السيارات وغازات المصانع ومحطات القوى. وتلوثت التربة الزراعية بالأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية. وأصبحت مياه الأنهار والبحيرات والبحار فى حالة يرثى لها نتيجة ما يلقى فيها من مخلفات الصناعة وفضلات الإنسان. فضلاً عن الآثار المميتة للإشعاعات النووية التى تخرج من المفاعلات والنفايات.

٣ - أكل المال بالباطل

إن سلوك أكل المال بالباطل يؤدى إلى تدنى الإنتاج، ذلك لأنه يفقر من يستغله، ولما كانت دورة الإنتاج تعتمد على الجميع فى الطلب على سلع الاستهلاك، فإن عجز المستغلَّين يؤدى إلى تأزم المستغلِّين.

فالاستعمار بإفقاره لدول العالم الثالث تعرض لأزمة قصور الطلب على سلعه ولو كان هناك عدل فى التعامل لارتفع مستوى الجميع بنشاط الطلب الفعال.

والاحتكار بمفهومه الاقتصادى لا يتحقق إلا بقلة الإنتاج لرفع الأسعار، وفى ذلك تضييق على الناس، ليس سببه قصور الموارد، وإنما سببه سلوك الجشع عند المحتكر.

والربا يفيد المرابى بنكا كان أم مقرضا، ولكنه ينعكس على المستثمر الذى لايمكنه أن يزيد إنتاجه حين ينخفض الربح عن فائدة القرض. وينعكس على الاقتصاد القومى بوجود موارد بشرية ومادية عاطلة لايمكن استثمارها لأنها تدر عائدا أقل من تكلفة الربا.

٤ - الاستعمار

الاستعمار يستنزف موارد البلاد التى يجتاحها، وأمامنا أمثلة تتحدث عنها الدراسة السابقة:

« يمارس الافريقيون زراعة متنوعة تضمنت إدخال نباتات غذائية جديدة من أصل أسيوى وأمريكى، لكن الحكم الاستعمارى اختزل هذا الإنتاج المتنوع إلى المحاصيل النقدية الواحدة – وعادة باستبعاد الأغذية الرئيسية – وخلال العملية حصد ثمار المجاعة فأجبرت غانا الاستوائية التى اشتهرت ذات حين بالبام – نوع من البطاطا – وغير ذلك من المواد الغذائية، على التركيز على الكاكاو فقط، هكذا اصبح معظم ساحل الذهب معتمدا على الكاكاو. وحولت ليبيريا إلى مجرد مزرعة تابعة لشركة الإطارات والمطاط (فاير ستون)، وتم التخلى عن كل إنتاج الغذاء فى داهومى وجنوب غرب نيجيريا من أجل زيت النخيل، وأجبرت تنجانيقا (تنزانيا الآن) على التركيز على السيزال وأوغندا على القطن »(٣٧).

« وكما يكتب ثونتون كلارك بصورة لاذعة عن النيجر فى تلك الفترة – كان الشعب النيجيرى مكتفيا بذاته أما الإدارة الاستعمارية فلم تكن كذلك – وكان حل الفرنسيين لهذه المشكلة، التى هى من صنعهم، هو إجبار الفلاحين على زراعة المحاصيل للتصدير وخصوصا الفول السودانى والقطن. كان القطن لازما لمصانع النسيج الفرنسية، حيث تسيطر بريطانيا على معظم مصادره. أما الفول السودانى فكان لتوفير بديل رخيص لزيت الجوز الشائع الاستخدام فى فرنسا فى ذلك الحين »(٣٨).

« وحتى قبل الغزو الفرنسى فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كانت هذه الحضارات قد تعرضت بالفعل لتدمير شديد بفعل قرنين من التفريغ السكانى القسرى، حيث كان بلايين من أكثر أفرادها شبابا وقوة يؤخذ كعبيد للعالم الجديد »(٣٩).

« إن الإجابة على سؤال: لماذا لاتستطيع الأم إطعام نفسها؟ لابد أن يبدأ بفهم: كيف أن الاستعمار قد عمل إيجابيا على الحيلولة دون حدوث هذا بعينه؟ فالاستعمار:

* أجبر الفلاحين على إحلال المحاصيل النقدية محل المحاصيل الغذائية، وعندها كانت المحاصيل النقدية تنتزع بأسعار بالغة الانخفاض.
* استولى على أفضل الأراضى الزراعية لمزارع محصول التصدير، ثم أجبر أقوى العمال على ترك حقول قريتهم كعبيد أو باجور ضئيلة فى المزارع.
* شجع الاعتماد على الغذاء المستورد.

* منع إنتاج الفلاحين المحليين من المحاصيل النقدية من التنافس مع المحاصيل النقدية التى ينتجها المستوطنون أو الشركات الاجنبية»(٤٠).

ولايقتصر أمر الاستغلال عند هذا وإنما يؤخذ منهم ثمن هذه السلع التصديرية ثمنا لسلع الغرب الترفيهية.

«وفيما بين ١٩٦١ وأسوأ سنوات الجفاف ١٩٧١، قامت النيجر وهى دولة تعاني من سوء تغذية ملحوظ، ومن متوسط عمر لايتعدى ثمانية وثلاثين عاما بمضاعفة إنتاجها من القطن أربع مرات وبمضاعفة إنتاج الفول السودانى ثلاث مرات. وكسب هذان المصدران معا فى عام ١٩٧١ نحو ١٨ مليون دولار، لكن ٢٠ مليون دولار من العملة الأجنبية استخدمت لاستيراد الملابس، ويعادل ذلك تسع مرات قيمة تصدير القطن الخام، وذهب مليون دولار لشراء السيارات الخاصة. وما يفوق ٤ ملايين دولار للبنزين والإطارات. وخلال ثلاث سنوات فقط هى ١٩٦٧: ١٩٧٠ تزايد عدد السيارات الخاصة أكثر من ٥٠٪ وأغلبها تقودها نخبة العاصمة الضئيلة العدد. وأنفق أكثر من مليون دولار لاستيراد المشروبات الكحولية ومنتجات التبغ. وخلال زيارة العاصمة نيامى وجدنا مجموعات النخبة المحلية تتسوق من سوبر ماركت مليء بأشياء كلها من باريس - وبه حتى أقماع المثلجات من أحد متاجر الشانزليزيه -. وحتى حين يستخدم جزء من أرباح التصدير فى استيراد الغذاء، فإن هذا الغذاء لايصل إلى الفقراء عموما، أولئك الذين ينتج عملهم القطن والفول السودانى والماشية، بل تستهلكه الطبقات الميسورة فى المناطق الحضرية. وقد تم إنفاق أكثر من نصف ما كسبته السنغال من العملة الصعبة من تصدير الفول السودانى سنة ١٩٤٧ لاستيراد القمح للمطاحن المملوكة للفرنسيين والتى تنتج الدقيق لصناعة خبز فرنسى لسكان المدن»(٤١).

«وتحصل الدول النامية المنتجة للمواد الأولية على ما يزيد عن ١٠٪ من سعر البيع للمستهلك النهائى حتى وإن بيعت كما هى. ونجد أن سعر القمح الأمريكى ارتفع فيما بين عام ١٩٦٨: ١٩٧٤ بنسبة ٢٠٤٪ فى حين لم يرتفع سعر الكاكاو مثلا فى نفس الفترة أكثر من ٨,٥٪»(٤٢).

«وقد كان الموز فى الفترة ١٩٧٠: ١٩٧٢ يمثل ٥٨٪ من إجمالى مكاسب التصدير لبنما، ٤٨٪ لهندوراس، ٣١٪ للصومال... والموز هو أهم فاكهة طازجة فى التجارة الدولية، انخفض سعره نحو ٣٠٪ خلال العشرين سنة الماضية بينما ارتفعت أسعار السلع

المصنعة. ففى عام ١٩٦٠ كانت ثلاثة أطنان من الموز تعادل ثمن جرار، وفى عام ١٩٧٠ أصبح نفس الجرار يتكلف ما يعادل ١١ طنا من الموز.. وإنتاج الموز والخروج منه استجابة لتغيرات السعر صعبة، فلاتبلغ كامل طاقتها إلا بعد عامين، أما بالنسبة لشجرة الكاكاو فتصل إلى عقد أو أكثر قبل أول محصول »(٤٣).

والإنتاج « يباع من خلال وسطاء وشركات متخصصة فى نيويورك ولندن وباريس وامستردام وهامبورج، على أساس أسعار تحددها العطاءات والعروض فى سوق التعاملات المستقبلة.. من جانب عدد صغير من الناس ليس لهم شأن عادة بزراعة المحصول، بل إن مهنتهم هى المقامرة، واهتمامهم مركز فى سوق نشيطة التقلب سريعة التغير، حيث إن اللعب بطريقة صائبة يمكن المرء من كسب النقود، سواء ارتفعت الأسعار أم انخفضت، وكما ذكر أحد مسئولى مجلس تجارة شيكاجو لندوة مديرى الشركات الزراعية عام ١٩٧٥، فإن الاستقرار أيها السادة هو الشىء الوحيد الذى لا نستطيع التعامل معه »(٤٤).

٨ - بطر النعمة

وتظهر فى سلوكيات الغرب القميئة فى منع الإنتاج أو تدمير الفائض حفاظا على السعر، مثلا حتى يرفع وزير الزراعة الأمريكى – ايريل بونز – سعر القمح، أمر بإخراج خمسة ملايين فدان من أراضى القمح عن الإنتاج فى سبتمبر سنة ١٩٧٢ ورفع هذه المساحة الإجمالية المعطلة عن الإنتاج إلى ٦٢ مليون فدان وهى مساحة تساوى فى حجمها كل الأراضى المزروعة فى المملكة المتحدة..

لقد ظهر لنا بوضوح العجز المطبق للمزرعة العالمية فى تلبية احتياجات غالبية الناس، وعبثية المخطط بأسره – فى حقيقة واحدة جرى ذكرها بهدوء شديد – فى دراسة كلية تجارة هارفارد. فإن ٦٥٪ على الأقل من الفواكة والخضراوات المنتجة للتصدير فى أمريكا الوسطى تلقى في القمامة حرفيا، أو حين يكون ذلك مجديا يستخدم غذاء للماشية، لأنها إما أن تواجه سوقا متخمة فى الولايات المتحدة أولا تستوفى المعايير الجمالية – للمستهلكين فى أمريكا، بينما فى الوطن حيث تنتج يعجز الناس عن شرائها بسبب فقرهم..

ورغم الكلمات الرنانة حول التنمية وواقع سوء التغذية الواسع الانتشار فى السنغال، فإن كل الإنتاج موجه لتغذية المستهلكين فى السوق الأوروبية المشتركة هذا على الرغم من حقيقة أنه فى عام ١٩٧٤ وحده أنفق دافعو الضرائب الأوروبيون مبلغ ٥٣ مليون دولار لإتلاف (إخراج من السوق) الخضروات المنتجة أوربياً لإبقاء أسعارها مرتفعة »(٤٥).

ولقد أعلنت وزارة الزراعة الأمريكية أن محصول القمح الشتوى لعام ١٩٧٨ سيقل بنسبة ١٢٪ عن العام الماضى وقالت مجلة نيويورك تايمز – أن وزارة الزراعة تعزو هذا الهبوط فى الإنتاج إلى تخفيض المزارعين الأمريكيين المساحة المزروعة، كرد فعل لهبوط الأسعار، ويأتى هذا الإعلان الواضح عن انخفاض الإنتاج فى وقت أعلن فيه عن التهام النيران لأكبر عدد من مخازن الحبوب الأمريكية، ففى كانون الأول عام ١٩٧٧ أعلن عن نشوب ثلاثة حرائق خلال أسبوع واحد في مخازن الحبوب الأمريكية.

ورغم انخفاض المخزون العالمى خلال عشر سنوات من الحبوب الغذائية إلى الثلث، كانت الولايات المتحدة تمنع زراعة مساحة من أراضيها صالحة لزراعتها وتكفى لإنتاج حوالى ٢٤ مليون طن. وهى كمية تقارب ما تستورده الدول النامية، وذلك رعاية لأصحاب الإنتاج الزراعى، والحفاظ على مستوى دخلهم، ولو كان ثمن ذلك موت العالم الثالث جوعا.

إن تفسير هذه الظاهرة يضيف نقطة سوداء أخرى إلى تاريخ الاحتكارات الامبريالية الأسود. وإذا رجعنا قليلا إلى الوراء فسنجد أن هذه الاحتكارات خلال أزمة سنة ١٩٢٩، سنة ١٩٣٢ قد أغرقت آلاف الأطنان من الحبوب والبن والمواد الغذائية الأخرى فى البحار، فى الوقت الذى كانت فيه شعوب برمتها تتضور جوعا وماتت ملايين من البشر جوعا.

كما أنفقت دول السوق الأوروبية المشتركة ١٢٧ مليون مارك المانى لإتلاف آلاف الأطنان من الفواكه والخضر وإبادة قطعان الماشية خلال عام ١٩٧٤، وأنفقت بريطانيا أكثر من ١٢ مليون باوند استرلينى لإتلاف كميات كبيرة من منتجات الألبان بنفس العام أيضا»(٤٦).

وهذا كله يحدث مع أن الولايات المتحدة أقامت الدنيا وأقعدتها عندما رفعت الدول البترولية سعر بترولها، رغم أنه لايتصل بحياة الناس كالحبوب، وتآمرت حتى عاد سعر البترول، مع أخذ معامل التضخم فى الاعتبار أرخص مما كان عليه قبل رفعه فى السبعينات.

وبينما يموت عشرات الآلاف جوعا فى بلدان العالم الثالث غير ألف مليون فى حالة سوء تغذية مزمنة، تستخدم الولايات المتحدة سنويا حوالى ٣ مليون طن أسمدة – كان عليها أن تنتج ٣٠ مليون طن حبوب غذائية – فى تربية الحشائش فى ملاعب الجولف وأراضى سباق الخيل وساحات المقابر. وهو ما يعادل كل السماد التى تستخدمه الهند لانتاج الغذاء.

وإذا نظرنا إلى أزمة الغذاء فى العالم العربى مثلا لوجدنا أن أرض السودان والعراق تكفى العالم العربى وأكثر. والفلاح المصرى يعانى البطالة المقنعة فى بلده لقلة الأراضى الزراعية. ورأس المال اللازم للآلية والتسمين والبذور الكثير منه هائم على وجهه فى بنوك أوروبا وأمريكا، فهل هذه أزمة موارد أم أزمة السلوك الإنسانى؟

إن الحل الأساسى لمشكلة الغذاء العالمى يرتكز على تعمير البلاد المتخلفة واستغلال مواردها الزراعية والسمكية استغلالا علميا، ولايقف أمام ذلك إلا حالة الإفقار المتعمدة التى تشنها الدول الغربية على هذا العالم.

وما نراه من تضليل فيما يسمونه المعونات نعرفه من – شهادة ما كجفرن – على بلده الأمريكى حين يقول: «نحن نوزع فائض الغذاء لا على أساس الحاجات الأكثر إلحاحا، وإنما على أساس الاعتبارات التى تمليها السياسة الخارجية. لقد ذهب جزء لا يذكر من ذلك الفائض إلى أفريقيا، حيث مات عشرات الألوف جوعا فى حين ذهب حوالى نصفه إلى كمبوديا وفيتنام»(٤٧).

٦ - الاحتكار

ولقد قاومت الدول الرأسمالية طويلا نشأة الصناعات الحديثة فى دول العالم الثالث، بل إن السيطرة الاستعمارية كانت تصطحب عادة بتصفية الصناعات التقليدية، لأن هدفها الأول كان فتح أسواق المستعمرات أمام منتجات الدول الاستعمارية. وفى حالة مصر بالذات عمل الاستعمار بشكل منظم على القضاء على محاولات التصنيع التى بدأت فى عهد محمد على، ولم تكن متأخرة عن بداية التصنيع فى الغرب إلا بعشرين أو ثلاثين سنة فحسب..

وترتبط فكرة التنمية فى العالم الثالث بجهود التصنيع، فلا تنمية إلا ببناء صناعة حديثة، وطوال الثلاثين عاما الماضية لم تنجح تلك الجهود إلا فى الوصول بنصيب الدول النامية فى الإنتاج الصناعى العالمى إلى ٧٪ فقط.

ذلك لتبقى الندرة فى العالم لخدمة سادة الاحتكار فى أمريكا وأوروبا وغيرها من البلاد المتقدمة.

إن ٦٠٪ من سكان الكرة الأرضية لايحصل إلا على ٦ر٥٪ من إجمالى الدخل العالمى.

فهل فقر العالم الثالث من ندرة الموارد أم من استغلال الإنسان الغربى الذى امتص دمه

بالاحتكار وأغرقه فى الديون والربا؟

ولننظر إلى هذه الظاهرة سنة ١٩٧٤م بلغ فائض الدول النفطية ٦٠ مليون دولار وتحملت الدول الصناعية عجزا مقابلا قدره ٣٤ بليون دولار وتضاعف عجز الدول النامية من ١٠ : ٢٠ دولارا ولم تمض خمس سنوات حتى نجحت الدول الصناعية فى تحميل عجزها على الدول النامية(٤٨).

إن حصة البلدان النامية من المواد الخام، فى الاستيراد العام لبلدان أوروبا الغربية، تبلغ زهاء ٧٠٪، والمستورد الكبير الآخر للخامات هو الولايات المتحدة الامريكية، التى تبلغ حصة البلدان النامية من استيرادها العام زهاء ٧٤٪، وفى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية اشتد دور اليابان كمستورد للمواد الخام من البلدان النامية.

وأسلوب التبادل غير المتكافىء الذى تطبقه منذ زمن بعيد – الاحتكارات الاستعمارية – فى علاقتها التجارية مع المستعمرات والبلدان التابعة، هو أسلوب احتكارى تقوى فيه الاحتكارات عدم التكافؤ فى التبادل بمساعدة الأسعار الاحتكارية. ومعنى ذلك أن الأسعار على بضائع المواد الخام فى البلدان النامية توضع بمستوى منخفض، فى الوقت الذى تنمو فيه أسعار التجهيزات الصناعية والماكينات، وبموجب حساب سكرتارية هيئة الأمم المتحدة: هبطت الأسعار الوسيطة للخامات فى الفترة ما بين سنة ١٨٧٦ : سنة ١٩٣٨ أكثر من ٣٠٪ بالمقارنة مع أسعار المصنوعات الجاهزة. وهذا الواقع يشهد على الإملاق الدائم للبلدان المنتجة للمواد الخام(٤٩).

وأظن الآن قد وضح أن دعوى ندرة الموارد وصراع الطبيعة إن هى إلا خدعة لتوطيد استغلال الغرب للعالم الثالث. ولابد أن يتوقف الترف الرخيص والتبذير البشع للموارد فى الغرب، وكذلك استغلال الناس وإذلالهم وتجويعهم في العالم الثالث .

الأزمة إذن هى قضية شعوب عاشت ضحية استغلال الغرب وغرب عاش على حساب العالم الثالث.

٧ - الربـا

ولم يكف الغرب هذا الإفقار بالاستغلال والاحتكار، وإنما تعامل كالمرابى مع زيادة العجز والفقر فى دول العالم الثالث.

ففيما بين عامى ١٩٦٧ – ١٩٧٦ تضاعف إجمالى عبء الدين العام والخاص للبلدان

المتخلفة غير المنتجة للبترول، أكثر من أربعة أضعاف من ٣٧ إلى ١٨٠ مليار دولار وفى عام ١٩٩٤ وصلت ديون العالم الثالث إلى ١٢٠٠ مليار دولار وبلغت الفوائد السنوية وحدها ٢٠٠ مليار، وابتلع ذلك فى بعض الأحوال قيمة الصادرات كلها.

ومع الارتفاع المخيف لمدفوعات خدمات الديون تحول تيار التدفقات المالية اعتبارا من عام ١٩٨٤ لصالح الدول الصناعية الغربية ومؤسسات التمويل الدائنة.

ويحلل الباحثان الغربيان سبب الأزمة فى بنجلاديش على سبيل المثال فيقولان:

«وإذا كان ما ينتج كافيا، فلما إذن لايأكل الجياع فى بنجلاديش؟ المفارقة أن الجياع يزرعون الكثير من أرز البلاد. وفى وقت الحصاد حين تبلغ الأسعار أدنى حد لها، يضطر الكثيرون لبيع كمية كبيرة مما ينتجون، بحيث لايعودون يملكون ما يكفى لسد احتياجاتهم حتى الحصاد الثانى. وهم مضطرون لعمل ذلك حتى يسددوا ما يدينون به – بفائدة كبيرة – للمرابين التجار الذين احتاج المزارعون إلى اقتراض الغذاء منهم بأسعار أعلى بكثير قبل الحصاد، والكثيرون الواقعون فى شرك هذه الحلقة المفرغة هم مزارعون، مستأجرون، عليهم أن يدفعوا ثمن التكاليف الزراعية، ثم يعطوا ما يزيد على نصف حصادهم للمالك. ولاعجب إذن أن صار العديد من الملاك المرابين تجارا. إن تخزين المرابين التجار للغلال هو سبب أولى لذات (الندرة) التى يضاربون عليها.

والأجراء المعدمون، المعتمدون على أجور ضئيلة عرضة للإيذاء بوجه خاص، وبالتحديد حين تحرمهم الفيضانات أو الجفاف من العمل تماما، تقفز أسعار المضاربة على الغذاء نتيجة نشاط من يخزنون بنسبة ما بين ٢٠٠ و٥٠٠٪، وحين أدركنا هذه الحقائق، لم ندهش حين علمنا أنه بينما كان عديدون يموتون جوعا بعد فيضانات عام ١٩٧٤، كدس من يخزنون الغلال ما يقدر بنحو ٤ ملايين طن من الأرز، لأن الأغلبية الساحقة كانت أفقر من أن تشتريه»(٥٠).

ومن هنا نصل إلى نتيجة محددة، أن مايعانيه البشر من ندرة لايرجع بحال إلى الموارد، فهى كافية. وإنما يرجع إلى سلوكهم سواء من ناحية الجهد أو من ناحية القيم.

فضيق العيش فى الدول المتخلفة يرجع إلى قلة الجهد والجهل باستغلال الأقوياء، أو الضعف عن المقاومة.

والقلق والأزمات الموجودة فى الدول المتقدمة سببها السلوك العدوانى فى الحروب وتلوث البيئة والاستعمار والاحتكار والربا وأكل المال بالباطل، ولا سبيل إلى حلها إلا

الرجوع إلى الله الرؤوف بالعباد، عندئذ يدخل البشر في السلم كافة متحررين من فتن الشيطان.

إن السبب في المشكلة من جانب الموارد هو إفساد الإنسان للأرض بعد أن أصلحها الله، وإن ادّعى العلمية والتحضر ورفع الشعارات الخادعة. وصدق الله العظيم:

﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ (٢٠٤) وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ (٢٠٥) وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ (٢٠٦) وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ (٢٠٧) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ (٢٠٨) ﴾ [البقرة: ٢٠٤ : ٢٠٨].

النعمة

قدر الله للبشرية أقواتها كافية كامنة في الأرض والسماوات، وقد قضى الله أن تكون الدنيا دار ابتلاء يختبر الإنسان فيها في عمله أيحسن أم يسيء، أيطيع الله أم يعصاه، وعلى أساس ذلك يكون الحساب والجزاء في الدار الآخرة، حيث نعم الله تعطى دون جهد وبلا حساب لمن آمن واتقى.

يقول تعالى: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ [النحل: ٥٣].

والنعمة لغة: الخفض والدعة والمال، والتنعم: الترفه، والإنعام: الإحسان إلى الغير، ونعمة العيش حسنه ونضارته(٥١).

يقول الرازي: «اعلم أن كل ما يصل إلى الخلق من النفع ودفع الضرر فهو من الله تعالى.... ثم إن النعمة على ثلاثة أقسام:

١ – نعمة تفرد الله بإيجادها، نحو أن خلق ورزق.

٢ – نعمة وصلت من جهة غير الله في ظاهر الأمر، وفي الحقيقة فهي أيضاً إنما وصلت من الله تعالى، وذلك لأن الله تعالى هو الخالق لتلك النعمة، والخالق لذلك المنعم، والخالق لداعية الإنعام بتلك النعمة في قلب ذلك المنعم. إلا أنه تعالى – لما أجرى تلك النعمة على يد ذلك العبد – كان ذلك العبد مشكورا، ولكن المشكور في الحقيقة هو الله تعالى، ولهذا قال: ﴿ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ (١٤) ﴾ [لقمان: ٢٠]، فبدأ بنفسه تنبيها على أن إنعام الخلق لايتم إلا بإنعام الله.

٣ - نعم وصلت من الله إلينا بسبب طاعتنا، وهى أيضا من الله تعالى، لأنه لولا أن الله سبحانه وفقنا للطاعات وأعاننا عليها وهدانا إليها وأزاح الأعذار عنا، لما وصلنا إلى شيء منها، فظهر بهذا التقرير أن جميع النعم فى الحقيقة من الله تعالى(٥٢).

إن القطرة من السماء حين تنزل لتروى الزرع تحتاج إلى شمس تدفىء، وبحر يزخر بالماء، ورياح تحرك السحاب، أى تحتاج إلى خلق السماوات والأرض، والحكمة فى تكوينها، وتقدير الأرزاق فيها. ولايطيق ذلك إلا الله تعالى نعمة منه على عباده. جعلها الله ذلولا مسخرة مطيعة للإنسان متناغمة معه، ما أطاع ربه ﴿ **أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً** ﴾ [لقمان: ٢٠].

ومن النعم ما هو ظاهر وما هو باطن. وإذا أحب الله عبدا وفقه لشكر نعمه الظاهرة فيزيده، وألهمه معرفة النعم الخفية ليشكر الله عليها، فضلا من الله ونعمة، كما دعا سليمان عليه السلام: ﴿ **رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ** ﴾ [النمل: ١٩].

ولن يتيسر بحال هنا أن نحصى نعم الله سبحانه وتعالى التى سخرها للإنسان، لأنها تخفى وتدق وتتعدد وتتباين، بحيث لايحتويها الحصر والبيان. وهى مع ذلك متوافرة تمتد إليها يد الإنسان إذا ما اجتهد وعمل. ﴿ **وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لا تُحْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ** ﴿١٨﴾ ﴾ [النحل: ١٨].

وبالطبع فإن الاقتصاديين الوضعيين يتعاملون مع هذا المصطلح بشكله المحسوس، فيطلقون عليه: الموارد، ويختصرونه فى مصطلح الأرض، فيطلقون مصطلح الأرض على القوة المستمدة من الطبيعة لاستخدامها فى الإنتاج، ويوسعون من المصطلح فلا يقصرونه على معناه الدارج بل، يوسعونه ليشمل ما فوق الأرض من نبات وحيوان، وما فى جوفها من ثروة معدنية، وما بها من ثروات مائية ممثلة فى بحيرات وأنهار، وبحار ومحيطات، وما تحتويه من أسماك، وما يتولد عنها من كهرباء، وما يعترى الكون من مناخ، وتفيض به السماء من ماء...(٥٣).

ولقد نظر الطبيعيون - وهم آباء الرأسمالية - على أن الإنتاج هو خلق للمادة، ولايزال هذا المصطلح المنحرف يستعمل فى وصف العملية الإنتاجية المعاصرة. والحقيقة أن الإنسان حين يصنع شيئا إنما يستخدم نعم الله فى الكون. فالسيارة تصنع من خامات منها الحديد،

والزارع يضع البذرة ولاشأن له بالشمس التى تنمى النبات، والمطر الذى يرويه، والتربة التى تغذيه، ودور الإنسان فى ذلك كله لايتجاوز إضافة المنفعة ، سواء كانت هذه المنفعة شكلية بتحويل الخامات من شكل إلى شكل، أم مكانية بنقل المنتج من مكان يتوافر فيه إلى مكان يحتاجه، أو منفعة زمانية بتخزينه من وقت يفيض فيه إلى وقت يقل فيه وجوده. والخدمة التى من شأنها تسهيل التبادل وتوثيق الملكية - حين انتقال السلعة من فرد إلى فرد، ومن بلد إلى بلد، أو القيام بالوساطة أو التحويلات - تضيف للحيازة منفعة هى المنفعة في الملكية(٥٤).

فالحقيقة أن الإنسان لم يخلق شيئا، وإنما قام بعمل أضاف فيه للعمليات الزراعية والصناعية والتجارية منافع شكلية أو زمانية أو مكانية أو خدمية.

﴿ أَفَرَأَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ (٦٣) أَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ (٦٤) لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ (٦٥) إِنَّا لَمُغْرَمُونَ (٦٦) بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ (٦٧) أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ (٦٨) أَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنزِلُونَ (٦٩) لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ (٧٠) أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ (٧١) أَأَنتُمْ أَنشَأْتُمْ شَجَرَتَهَا أَمْ نَحْنُ الْمُنشِئُونَ (٧٢) نَحْنُ جَعَلْنَاهَا تَذْكِرَةً وَمَتَاعًا لِّلْمُقْوِينَ (٧٣) فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ (٧٤) ﴾ [الواقعة: ٦٣ : ٧٤].

والخلاصة

إن الله قدر الأقوات كافية لعباده وشرط توفرها:

١ - العمل على استغلال النعم وكشف القوانين والسنن.

٢ - الإصلاح فى الأرض بطاعة الله فيما أمر.

فإذا تحقق ذلك كانت النعمة المستقرة، وإذا تخلف ذلك كان العذاب بالجوع والخوف أو بقارعة من الله.

﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (٥٣) ﴾ [الأنفال: ٥٣].

والمشكلة هى فى كفر الناس بنعم الله إما:

١ - بظلم الإنسان بإفساده فى الأرض، وتدميره للحرث والنسل، كما يحدث فى الحروب وتلوث البيئة، فيصادم سنن الله الكونية.

٢ - وإما بكفره انحرافا عن سنن الله التشريعية، وترك شكره وطاعته وعصيان أمره بممارسة

الربا والاحتكار أو ومنع الزكاة والمواساة . وصدق الله العظيم :

﴿ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لا تُحْصُوهَا إِنَّ الإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴿٣٤﴾ ﴾ [إبراهيم: ٣٤].

٣ – وبجانب هذه السنة الكونية والاجتماعية فى فهم طبيعة المشكلة الاقتصادية، فهناك مشيئة الله الطليقة فى ابتلاء عباده فى هذه الدنيا، بالخير والشر، وبالحسنات والسيئات «ليتذكر الغافلون، ويتوب العاصون، ويتميز الصابرون». يقول الله تعالى: ﴿ وَقَطَّعْنَاهُمْ فِي الأَرْضِ أُمَمًا مِّنْهُمُ الصَّالِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ وَبَلَوْنَاهُم بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿١٦٨﴾ ﴾ [الأعراف: ١٦٨].

الهوامش

(١) Cloudio Napolioni, Economic Tnougt in the twenteen th century, PP. 32 - 33 Halstad press, 1973.

كلاوديو نابليونى، الفكر الاقتصادى فى القرن العشرين، ص٣٦-٣٧، إصدار النفط والتنمية، دار الثورة ١٩٧٩م.

(٢) الدمشقى، الإشارة إلى محاسن التجارة، ص ٢٠، مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٧ هـ

(٣) رواه البخرى ومسلم، صحيح الجامع الصغير جـ ٢ ص ٩٣٦.

(٤) W.D. Baumol & A.S.Blinder, Economics, Principals and Policy, pp. 4-5, Harcout 1982.

(٥) Harvey S. Rosen Public FinancePP. 87 - 88 Jruin Jnc., 1985.

(٦) أنوار التنزيل وأسرار التاويل، ج ١ ص ٢٢٣ المطبعة العمرية ١٣١٧ هـ

(٧) مجموعة الرسائل والمسائل ، ج٥ ص ٢٦ لجنة التراث العربي مطبعة المنارة ١٣٤ هـ

(٨) الغزالى، إحياء علوم الدين، ج ١٢ ص ٢٢٣٤-١٢٣٨- دار الشعب

(٩) الموافقات للشاطبى، جـ١ ص١١٥، مطبعة المدنى.

(١٠) الشاطبى، الاعتصام ج١ ص ٣٤٢، دار الفكر.

(١١) ابن العربى، أحكام القرآن، جـ٢ ص٢٣٦، ٥٤٦، ٦٩٦، دار الفكر ١٣٩٢هـ.

(١٢) ابن العربى أحكام القرآن ج١ ص٥٤ مرجع سابق.

(١٣) الالبانى، مشكاة المصابيح للتبريزى، وقال حديث جيد، ج٢، ص١٢٠٣ المكتب الإسلامى ١٤٠٥هـ.

(١٤) ابن العربى، ج١، ص٧٤٨ مرجع سابق.

(١٥) نفس المصدر ج١ ص٥٤.

(١٦) صحيح الجامع الصغير للسيوطى تحقيق الالبانى ج ٢ ص ٨٣٦. المكتب الإسلامى ١٤٠٦هـ.

(١٧) صحيح الجامع الصغير ج١، ص١٠٢.

(١٨) رواه مسلم جـ ٢ ص ٢٢٩.

(١٩) الشاطبى، الموافقات، ج١ ص٢١ مطبعة المدنى.

(٢٠) أحكام القرآن ج١ - ص ٧٥٢ مرجع سابق

(٢١) الموافقات، الشاطبى ج٢ ص ٤-٦ مطبعة المدنى.

(٢٢) النووى، روضة الطالبين ج٣ ص ٢٣٤ المكتب الإسلامي ١٤٠٥ هـ

(٢٣) شرح منتهى الإرادات ج١ ص ٣٢٤ عالم الكتب بيروت

(٢٤) صحيح البخارى ج ٢ ص ١٢٥

(٢٥) الخراج، أبو يوسف ، ص ٢٦، ٢٧ دار المعرفة ١٣٩٦ هـ.

(٢٦) R.M Misgrave , B.A. Musgrave, Public Finance in Theory and pratice, Bultler and tinner, P . 99

(٢٧) قواعد الأحكام فى مصالح الأنام ج٢ ص ١٧٤ دار الكتب العلمية .

(٢٨) ابن عطية، المحرر الوجيز، جـ١١ ص٧١، الشئون الدينية بقطر ١٩٨٥م.

(٢٩) ابن العربى، أحكام القرآن، ج٢ ص ٧٠٣ . مرجع سابق.

(٣٠) تفسير روح البيان، إسماعيل الألوسى، ج٥ ص ١٤٣ دار الفكر.

(٣١) الرازى، التفسير الكبير و ج٩ ص ١٧١ عبد الرحمن بالأزهر.

(٣٢) الاكتساب فى الرزق المستطاب، ص٧٠ مرجع سابق.

(٣٣) صناعة الجوع (خرافة الندرة) جوزيف كوليز وفرانسيس مورلابيه. ترجمة أحمد حسان ص ١٩ – سلسلة عالم المعرفة الكويت عن :

Francis Moorelappé, Joseph Collins, Food Frst (The My The of scar city), AGander Book, Sorenir press. 198.

The World Food Problem. A Report of The President's Science Office. 1976.

Vital Resources, Nelson A. Rockfeller. Volume IP. 108, 1977.

(٣٤) نحو نظام اقتصادى عالمى جديد، ص ٤٩ . د. إسماعيل صبرى عبد الله، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٧.

(٣٥) صناعة الجوع (خرافة الندرة) ، ص٢٦ – ٢٧

Caleulated From FAO Production Year Book 1974.

World Bank. 1977.

World Hunger. U.S Government Statistics Office, 1976.

(٣٦) Zbigniew Brzezinski, Out of Control, PP. 9 - 12 Macmillan 1993.

(٣٧) صناعة الجوع « خرافة الندرة » ص ١٢٤، : السيزال نبات تصنع من أليافه الحبال.

Social and Econome Implication of the large scale, UNRISD Geneve 1975. PP. 171-122.

(٣٨) صناعة الجوع (خرافة الندرة) ص ١٠٦ .

(٣٩) صناعة الجوع (خرافة الندرة) ص ١٠٦ .

(٤٠) صناعة الجوع (خرافة الندرة) ص١٣٤، ١٣٥ .

(٤١) صناعة الجوع (خرافة الندرة) ص ١١١، ١١٢ .

(٤٢) نحو نظام اقتصادى جديد د. إسماعيل عبدالله ص ٨٩,٤٧ عن Report on Nutrition and the International Situation. Washington U.S Government Printing House1974.

(٤٣) صناعة الجوع (خرافة الندرة) ص ٢٣٧ .

(٤٤) صناعة الجوع (خرافة الندرة)، ص٢٣٧، ٢٣٨ عن:

UNCTAP. "Marketing and Distuibutio System" 1975 P.9.

(٤٥) صناعة الجوع (خرافة الندرة) ص ٢٦٩، ٢٩٩، ٣٠٤ .

(٤٦) الشركات الرأسمالية الاحتكارية والسيطرة على اقتصاديات البلاد النامية، فايز محمد على ص ٦٩٥ . دار الرشيد للنشر بالعراق سنة ١٩٧٩ .

(٤٧) نفس المصدر السابق ص ٩٤ .

(٤٨) مأزق الاقتصاد العالمى د.حازم الببلاوى مجلة العربى عدد إبريل سنة ١٩٨١ ص ٣٠ .

(٤٩) الشركات الرأسمالية الاحتكارية فايز محمد على ص ١٢٦، ١٢٧ سنة ١٩٧٩ دار الرشيد للنشر العراق .

(٥٠) صناعة الجوع « خرافة الندرة» ص ٢٧٢ – ٢٧٧ .

(٥١) الفيروز آبادى القاموس المحيط، المطبعة المصرية ١٣٥٢ هـ ج٥ ص ٩٠، ابن منظور لسان العرب ج١٦ ص ٥٧ دار المعارف .

(٥٢) التفسير الكبير جـ١ ص ٣١٤ – ٣١٥ – دار الغد العربى .

(٥٣) د. حسين عمر، نظرية القيمة، ص٧٤. دار الشروق ١٤٠٢هـ.

(٥٤) د.إسماعيل هاشم، مبادئ الاقتصاد التحليلى ص ١٩٨ – دار النهضة العربية ١٩٧٨ .

obeikandl.com